

مطارد المجاهدين والقضاة المزيفين المثير للجدل

بن يوسف ملوك

وجهاً لوجه مع المتسليين إلى السلطة في الجزائر



● السلطة في الجزائر تنطوي على الكثير ممن يسعون في الجزائر بـ"الحركي" أي عملاء فرنسا، الذين حصلوا على صفة مجاهد، كما كشف ملوك، وهو ما يعكس على التحالفات والصراعات التي دارت وتدور اليوم في البلاد.



● ملوك معتاد على الاستعدادات الأمنية، ومنها ما هو جديد من أجل الاستماع إليه في قضايا لم يكشف عنها، لتكون حلقة جديدة من مسلسل التضحيات التي قدمها.

بتسمية إحدى المؤسسات القضائية باسم أحد أقاربه الذي كان من القضاة المزيفين، وذكر بأنه كان على كافي، وهو أحد أعضاء الفريق الرئاسي خلال حقبة العشرية الدموية أن "يلتزم الصمت كمثل شيء يمكن أن يقوم به، أو أن يعزل أقاربه الذين كانوا ضمن القائمة، بدلاً من أن يتهم عبان رمضان، بطل الجزائر بالخيانة"، كما اتهم بعض الأفراد بالإسقاط بانتحال صفة المجاهدين، في الوقت الذي كان همهم الوحيد خلال الثورة، العمالة لفرنسا.

وكشفت في ندوة له عن أن جهات متنفذة في السلطة حاولت وبكل الطرق الممكنة استرجاع الملفات الأصلية للمزيفين، التي قال عنها إنها محفوظة في مكان آمن، لا يعرفها إلا هو وشخص آخر يثق فيه، وأنه لن يسلمها إلا إذا سقط النظام، وحل محله نظام ديمقراطي، وأنه لم، لا، ولن يقبل أي مساومة مهما كانت صفتها، لا مناصب ولا أموال، حتى ولو كلفه ذلك حياته.

وأضاف بأنه سجن أربع مرات بسبب هذه القضية التي تعود أطوارها إلى سنوات السبعينات، زيادة على الضغوط العديدة التي مورست في حقه وفي حق أقاربه، إذ طردت زوجته وأخته من منصب عليهما، وفصل ابنه عن الدراسة، ما دفعه إلى بيع جزء من ممتلكاته لتمكينه من مواصلة الدراسة في مدرسة خاصة.

وعلى الرغم من سنوات النضال الطويلة التي أنهكتها، يبقى أمه في ثورة الشباب وفي نضال رجال الإعلام لمواصلة المسيرة الطويلة من خلال حمل هذا الملف الذي يعتبره ملفهم، ويشجعهم على مواجهة السلطة، وفك عقدة الخوف من أجل كشف حقيقة المزيفين الذين تسببوا في الانهيار الاقتصادي والسياسي والأخلاقي الذي تعيشه البلاد الآن.

ويدعوهم في كل مرة إلى ضرورة التغلب على الصعوبات التي ستعترضهم في مسعى إجلال الحقيقة، الناجم عن الدعم الذي يحوزه هؤلاء من الغرب وعلى رأسهم فرنسا، لأن رحيلهم اليوم لا يكفي، بل تجب محاسبتهم واسترجاع ما نهبوه، وأن العصاة المسجونة ليست حالة شاذة، وإنما هناك الآلاف الذين يصلون ويجولون ويتصرفون بمقدرات الأمة، دون رقيب ولا حسيب.

ملوك يعتبر إلى جانب القيادي التاريخي في جيش التحرير العقيد محمد طاهر شعباني، الذي أعدم العام 1963، من طرف سلطة الاستقلال، بسبب موقفه الرافض للوبي الموالي للفرنسيين، نموذجاً استثنائياً للتيار المعادي لـ"حزب فرنسا"

المغيبية بشأن قطاع عريض من كبار المسؤولين في الدولة يزعم الانتماء إلى جيش التحرير الوطني. ويتساءل ملوك مستغرباً "كيف تحول موظفون وعناصر في الجيش الفرنسي فجأة إلى محاربين ومجاهدين بشهادات مزيفة سلمت لهم من قبل منظمة المجاهدين؟". وهو الانطباع الذي يجمع عليه الكثير من الجزائريين، في شكواهم من سرقة ثورتهم التحريرية من طرف "الخونة والموالين لفرنسا"، وكيفية استحواد هؤلاء على مصادر القرار في الدولة.

وندد المحامي والحقوقى مقرر آيت العربي، الذي تولّى الدفاع عن الرجل، بما أسماه بـ"التحرشات التي يمارسها القضاء ضد موكله"، واتهم القضاء بـ"عدم النزاهة وبالارتهاق"، واستدل على ذلك بالقول "عدم ملاحقة المتورطين الحقيقيين في الفضيحة، كونهم يتمتعون بفضول كبير في الدوائر الحكومية وفي النظام الجزائري بشكل عام، وتم الاتقاء بتابعه موظف كان خطاه الوحيد هو القيام بواجبه المهني بشرف".

ويشدد العربي على أن ملوك من مصالح شخصيات كبيرة في أجهزة الدولة وأزعجهم كثيرا، وهم يريدون الآن إسكانته بكل الوسائل، لكنه لم يذعن للضغوطات والمضايقات، واستمر في طريق النضال السياسي من أجل محاربة الفساد واستقلال القضاء وإجلاء الحقيقة.

ولم يتوان عن اتهام أحزاب سياسية بالتواطؤ مع السلطة، إما خوفاً، تنفعا أو تسودا من أجل دفن ملف المجاهدين والقضاة المزيفين، وتحدى السلطة علنا بأن تناظره أمام الجزائريين، وأرجع الأمر إلى "استحواد الحركي على مقاليد الحكم وهميتهم على مناصب حساسة في الدولة، بعد أن تسللوا إليها خلسة مباشرة بعد الاستقلال، تقاسموا الامتيازات فيما بينهم، والأخطر أنهم يحضرون أبنائهم لخلافتهم، من بعدهم"

الدولة المختلفة

يقول ملوك إن جهاز العدالة يضم اليوم 520 قاضيا مزيفاً، يتصرفون في شؤون المواطن دون أي مؤهلات ودون أدنى حق، وأن عدد المجاهدين الحقيقيين المقيدين في سجلات المجاهدين للولايات التاريخية الست الذين تم إحصاؤهم عام 1963 في عهد وزير المجاهدين محمد سيدي سعيد، كان 126 ألف مجاهد، فكيف ارتفع بعد ذلك ليصبح عددهم 864 ألفاً. وتضمنت لائحة المجاهدين والقضاة المزيفين التي يحملها الرجل أقارب للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، الذي اتهمه

علق ملوك بالقول "الحركي لم يبقوا في الجزائر فحسب وإنما صاروا يحكمونها اليوم، وأن المجاهدين المزيفين والحركي هي قضية ناضلت لكشفها طوال حياتي، ولن أتنازل عن نضالي مهما كلفني من تضحيات". وأضاف "الحقيقة التاريخية تثبت فعلا أن كثيرا من الحركي بقوا في الجزائر، أو لا هم اليوم صاروا في السلطة وتغلغلو في كل أجهزة الدولة، عاشوا في الجزائر بعد الاستقلال دون أن تتعرض لهم جبهة التحرير الوطني، باستثناء بعض العناصر التي كانت معروفة بممارساتها الفظيعة أثناء الثورة، وهذا الوضع استغله هؤلاء لصالحهم فقبوا مراكز مسؤولية في أجهزة حساسة مثل القضاء الذي كشفت فيه 520 حالة، لكن العدالة لم تتصفتني".

ملوك عمل في وزارة المجاهدين (قدماء المحاربين) لغاية العام 1972 ثم التحق بوزارة العدل كمسؤول قسم الشؤون الاجتماعية والشكاوى لغاية طرده في 1992 بعد أن كشف النقاب عن أكثر من 50 ملفاً لمجاهدين زيفوا وثائقهم الإدارية وراحوا يزعمون أنهم شاركوا في ثورة التحرير، بهدف الاستفادة من مناصب عالية في وزارة العدل ومن علاوات مالية مرتفعة. ولفت إلى أن بعض أولئك حصلوا على صفة مجاهد، مما يحول الملف إلى بؤرة فساد حقيقية تنضاف إلى بؤر أخرى فجرّت غضب الجزائريين في احتجاجات سياسية دخلت عامها الثالث.

وفي خطوة تعكس انقلاب السحر على الساحر حول القضاء الجزائري الملف إلى تهمة "تشير أسرار المهنة واختلاس وثائق سرية"، أفضت إلى عقوبة ثلاث سنوات سجنا غير نافذة بحق ملوك، وفي المقابل لم يتم تسليط الضوء على ما ورد في اتهاماته للإدارة رغم شغف الجزائريين بمعرفة الحقيقة

أنه لا يتوقع أن تكون بعيدة عن مشاركته الفعالة والرمزية في احتجاجات الحراك الشعبي، فإن عمره المتقدم وتضحياته الجسيمة يجعلان منه مناضلا استثنائيا في الجزائر.

وفجر ملوك العام 1992 قنبلة مدوية في الجزائر تمحورت حول ما عرف بـ"المجاهدين المزيفين" ويقصد بهم الفئة التي حازت بطرق ملتوية على عضوية جيش التحرير الوطني (1954 - 1962)، من أجل الاستفادة من الامتيازات المادية والمالية التي يتمتع بها هؤلاء. ونهب أبعد من ذلك حين أطاق اللثام عما عرف آنذاك بقضية "القضاة المزيفين" التي أثارت حينها لغظا كبيرا في البلاد، وفتحت المجال أمام انكشاف ممارسات الفساد، الأمر الذي كلفه مضايقات كبيرة، فقد فيها منصبه في وزارة العدل وتقاعده، ومنصب زوجته، وحتى أبناؤه حرموا من التمدريس.

ويعتبر ملوك، والمناضل والقيادي التاريخي في جيش التحرير العقيد محمد طاهر شعباني، الذي أعدم العام 1963، من طرف سلطة الاستقلال، بسبب موقفه الرافض للوبي الموالي للفرنسيين في السلطة الجديدة، نموذجان استثنائيان للتيار المعادي لـ "حزب فرنسا"، ويقصد به اللوبي السياسي والإداري والمالي والبشري الموالي للفرنسيين، إذ دفع شعباني حياته ثمنا لمعاداة هؤلاء، فإن ملوك، يواصل مسيرة النضال ضدهم وضد من يحميهم وهو في خريف العمر.

الثورة تأكل خصومها

وحول ما ورد في كتاب "الطابو الأخير" للمؤرخ الفرنسي بيار دوم، حول بقاء الغالبية الساحقة من "الحركي" أي "الخونة" في الجزائر بعد الاستقلال،



● جهات متنفذة في السلطة تحاول وبكل الطرق الممكنة، كما يقول ملوك، استرجاع الملفات الأصلية للمزيفين التي قال عنها إنها محفوظة في مكان آمن، لا يعرفها إلا هو وشخص آخر يثق فيه.

صابر بليدي
صحافي جزائري

بجسده النحيل وهندامه البالي وحقبيته تحمل ملفات وقصاصات جرائد يواصل المناضل بن يوسف ملوك مسيرته المناوئة للوبيات الفساد المالي والسياسي المتغلغلة في مفاصل الدولة، وعلى رأسهم الأذرع الإدارية الموالية لما يعرف بـ"حزب فرنسا"، وحين اندلعت الاحتجاجات الشعبية العام 2019 لم يتأخر مفجر قضية "المجاهدين المزيفين" عن الانضمام للصفوف الأولى رغم السن المتقدم والمضايقات التي كلفته كثيرا.

القضاء الجزائري يحول الملف الذي كشفه ملوك إلى تهمة «نشر أسرار المهنة واختلاس وثائق سرية»، وعقوبة ثلاث سنوات سجنا غير نافذة بحقه، وفي المقابل لم يتم تسليط الضوء على ما ورد في اتهاماته للإدارة رغم شغف الجزائريين بمعرفة الحقيقة المغيبية

تلقى المناضل المثير للجدل بن يوسف ملوك استعدادات أمنية من أجل الاستماع إليه في قضايا لم يكشف عنها، لتكون بذلك حلقة جديدة من مسلسل التضحيات التي قدمها الرجل منذ فضحه ملف "المجاهدين المزيفين"، ولو